اللقب: ..... الاسم: ..... رقم التسجيل: ..... الفوج: .....

المركز الجامـــعي عبــد الحفيـــظ بالوصـــــوف- ميلــة-

معهد الحقوق -امتحان الدورة العادية -السداسي الأول- امتحان تعويضي

الإجابة النموذجية

مقياس: تفويض المرفق العام السنة ثانية ماستر -قانون إداري-

السؤال الأول: 6ن

كرس الاجتهاد القضائي على صعيد أعمال المرفق العام ما يلي:

أولا: نظرية الموظف الفعلي: في الظروف العادية (الشرح باختصار)، وفي الظروف الاستثنائية (الشرح باختصار).

ثانيا: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة: وهي نظرية الظروف الطارئة (الشرح باختصار)، ونظرية فعل الأمير (الشرح باختصار).

السؤال الثاني: 7ن

قد يختلط الفسخ الاتفاقي بالاسترداد التعاقدي إلا ان الطريقتين مختلفتين على اعتبار أن حق الاسترداد هو حق أصيل للإدارة حتى إن لم ينص عليه العقد وتمارسه الإدارة بموجب قرار صادر عنها بإرادتها المنفردة، أما الفسخ الاتفاقي فيتم بناء على توافق تام لإرادة أطراف العلاقة العقدية وفق الشروط والكيفيات المتفق عليها في دفتر الشروط قبل انتهاء مدة الاتفاق، والجدير بالذكر أنه عندما تلجأ الإدارة إلى فسخ الاتفاق فانه يجب أن يكون موقفها هذا مبررا وأن المفوض له لم يقم بأي تقصير في التزاماته التعاقدية.

السؤال الثالث: 10ن

أولا: حرية السلطة المفوضة في ابرام عقد التفويض

- للسلطة أو الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام أو المسؤول عن مرفق عام، اختيار:
- الشكل المناسب من أشكال تفويض مرفق عام استنادا إلى تقرير يتضمن الخدمات التي تقع على عاتق المفوض له.
- نوع التفويض.
- المزايا التي يحققها مقارنة مع أنماط التسيير الأخرى، والذي يكون أكثر تناسبا وتطابقا مع رؤية المسؤول عن المرفق العام.
- يخضع إبرام اتفاقية تفويض المرفق العام بإحدى الصيغتين:
  - الطلب على المنافسة، الذي يمثل القاعدة العامة. (شرح الطلب على المنافسة).
  - التراضي، الذي يمثل الاستثناء. (شرح التراضي بنوعيه البسيط وبع استشارة).

ثانيا: قيود السلطة المفوضة في ابرام عقد التفويض

اشترطت المادة 10من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 أن يكون طلب المنافسة وطنيا، والهدف من ذلك هو الحصول على أفضل عرض، من خلال تنافس عدة متعاملين، طبعا مع ضمان الشفافية والمساواة بين المتعاملين، والالتزام بالموضوع أثناء الانتقاء وفق معايير تنطبق على جميع المتعاملين بدون تحيز، يكون الطلب على المنافسة وطنيا.